دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية

أ.حمزة عبد الحليم (جامعة سطيف)

مقدمة:

إن البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية دولية، أنشئت تطبيقا لبيان العزم الصادر عن أول مؤتمر لوزراء مالية الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة جدة في شهر ذي القعدة من عام 1393 هـ الموافق (ديسمبر عام 1973 م)، ومما لاشك فيه أن فكرة تضامن الدول الإسلامية وتعاونها في مواجهة تحدي التنمية المستدامة بصفة عامة والتخفيف من حدة الفقر بصفة خاصة في إطار مبادئ وهدي الشريعة الإسلامية الغراء كانت وراء إنشاء البنك ولازالت تحدد توجهاته ونشاطاته.

وقد جاء إنشاء البنك الإسلامي للتنمية ترسيخا لمبدأ التضامن الإسلامي والتعاون المشترك، وإدراكا لحجم التحديات التي تجابه الأمة الإسلامية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومن ثم ضرورة إيجاد آلية فاعلة للتصدي لتلك التحديات، ومنذ البداية تم التوافق على أن يكون هدف البنك الإسلامي للتنمية الأساسي هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، كما تم التوافق لتحقيق هذا الهدف السامي على أن يولي البنك عناية خاصة لتمويل المشروعات الإنتاجية ومشروعات البنية التحتية ذات الجدوى المالية والاقتصادية بوسائل متعددة منها المساهمة في رأس المال وتقديم القروض الحسنة، كما أولى البنك منذ إنشائه أولوية قصوى للقطاع الاجتماعي وخاصة الصحة والتعليم، وكان البنك سباقا في تمويل المشاريع التعليمية والصحية.

وفي مجابهة تحدي التنمية المستدامة بادر البنك بتقديم المعونة الفنية لتهيئة المشروعات والدعم المؤسسي ونقل الخبرة والتكنولوجيا لفائدة الدول الأعضاء، كما أن من وظائف البنك إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة ومن بينها صندوق لمساعدة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، وللبنك قبول الودائع وتعبئة الموارد المالية بالوسائل التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن أجل معالجة أبعاد هذا الموضوع تم تقسيمه إلى المحاور التالية:

أولا: الإطار المؤسسي للبنك الإسلامي للتنمية؛

ثانيا: هيكل إدارة البنك الإسلامي للتنمية؛

ثالثا: مدخل مفاهيمي إلى التنمية المستدامة؛

رابعا: مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في اقتصاديات العالم الإسلامي

أولا: الإطار المؤسسي للبنك الإسلامي للتنمية

بعد أن حصلت معظم الدول الإسلامية على استقلالها من الاستعمار وقد كانت جميعها تعيش مرحلة من التخلف في جميع شئون الحياة، وكانت هذه الدول تنخفض فيها مستويات المعيشة، وينخفض فيها الدخل، وبالتالي ينخفض فيها مستوى الغذاء واستهلاك الطاقة، ومستوى التعليم والثقافة، وترتفع نسبة البطالة ويسوء المستوى الصحي، ويقل استثمار الموارد، وتقل التجهيزات مع سوء استعمال ما هو متوفر منها، ويضعف التصنيع والزراعة مع سوء وسائل النقل والمواصلات والطرق، وتنقص القوى العاملة الماهرة والكفاءات البشرية المدربة، مع هجرة العقول المفكرة؛ مما يؤدي إلى استنزاف ثرواتها البشرية، لهذا كانت هذه الدول الفقيرة في حاجة إلى نظام تنموي يحقق لها إدارة نفسها وتطوير إمكانياتها بسواعد أبنائها دون الاعتماد على المستعمر ومؤسساته[1].

لقد أحس المعنيون بأمر الأمة الإسلامية أن الأمة في حاجة إلى مؤسسات كبرى تقوم برعاية بعض المصالح وتلم شمل الدول الإسلامية وتوحد مواقفهم ومن هذه المؤسسات التي أنشئت من أجل هذه الغاية منظمة المؤتمر الإسلامي والتي انبثق منها العديد من المؤسسات الرائدة ومنها البنك الإسلامي للتنمية.

1- نشأة البنك الإسلامي للتنمية

من المعلوم بأن البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية، أنشئت تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية، الذي عقد في مدينة جدة، في شهر ذي القعدة 1393 هـ (ديسمبر 1973 م)، وانعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة الرياض، في شهر رجب 1395 هـ (جويلية 1975 م)، وافتتح البنك رسميا في الخامس عشر من شوال 1395 هـ (العشرين من أكتوبر 1975 م)، وأوكلت مهمة إنشائه إلى مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA)[2].

2- أهداف البنك الإسلامي للتنمية ووظائفه

جاء في المادة 01 من اتفاقية تأسيس البنك ما يلي: " إن هدف البنك الإسلامي للتنمية هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ولكي يحقق البنك هذا الهدف خولت له الوظائف و الصلاحيات الواردة في المادة 02 من اتفاقية تأسيس البنك وهي[3]:

- قبول الودائع وتعبئة الموارد المالية من خلال الصيغ التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- تقديم القروض للمؤسسات والمشروعات الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام في الدول الأعضاء، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها؛
- المشاركة في رؤوس أموال المشروعات والمؤسسات الإنتاجية في الدول الأعضاء، وتقديم أشكال مختلفة من المساعدة الإنمائية لمكافحة الفقر؛
- إقامة التعاون الاقتصادي من خلال تشجيع وتنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء والاستثمار في مشروعات البنيان الاقتصادي والاجتماعي؛
- تعزيز دور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الدول.

3- العضوية ورأسمال البنك الإسلامي للتنمية

لقد كان عدد الأعضاء الموقعين على اتفاقية تأسيس البنك 27 دولة عضو مؤسس عند إنشائه، أما حاليا فقد بلغ عدد أعضائه 56 دولة، منتشرة في قارات أربع هي: إفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا الجنوبية، وتصنّف كافة الدول الأعضاء بالبنك على أنّها دول نامية، ومنها 22 دولة تنتمي إلى فئة الدول الأقل نموا بحسب تصنيف الأمم المتحدة لها، علاوة على ذلك، تعامل ست دول أخرى من قبل البنك باعتبارها حالات خاصة دول أعضاء أقل نموا (ألبانيا، أذربيجان، قيرقيزيا، فلسطين، طاجيكستان وأوزبكستان)، والشرط الأساسي للعضوية في البنك هو أن تكون الدولة عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأن تكتتب في رأسمال البنك وفقا لما يقرره مجلس المحافظين.

شكل رقم (01): تطور عدد الدول الإسلامية الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية

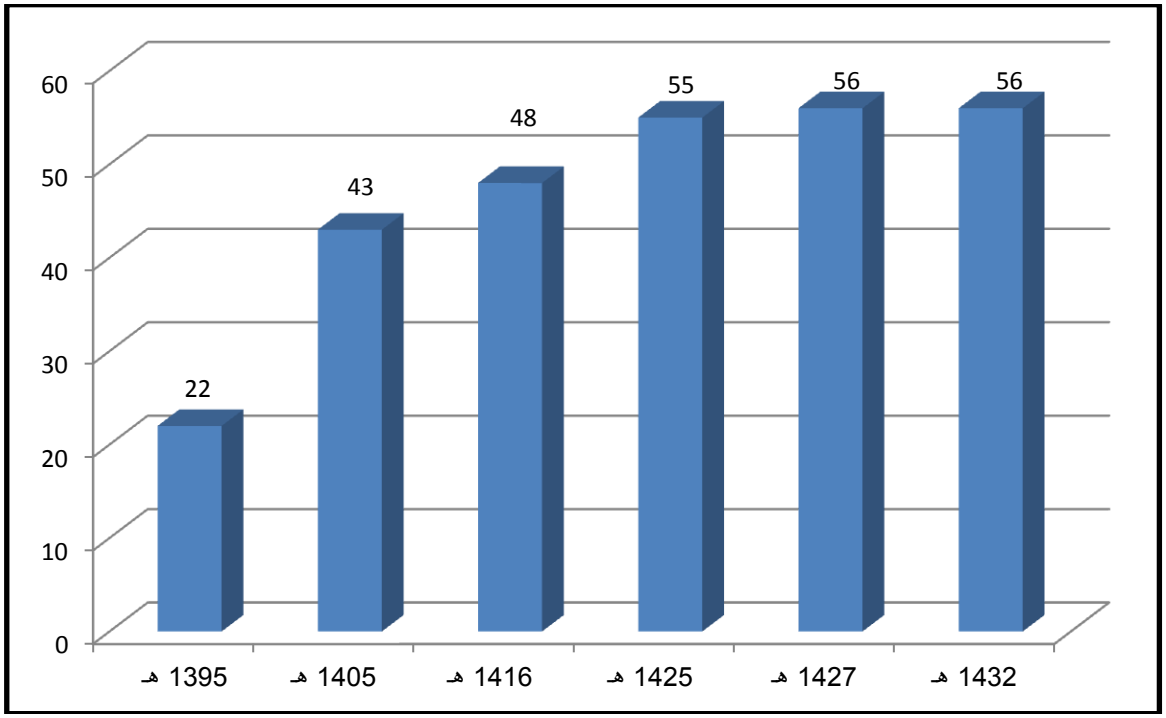

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي**، جدة، السعودية، 1432 هـ(2011 م)، ص 2.

أمّا بالنسبة لرأسمال البنك، فتكتتب كل دولة عضو في رأسمال البنك، والحد الأدنى لاكتتاب الدولة العضو هو 250 سهما، وطوال العقود الماضية تضاعف رأسمال البنك المكتتب فيه عدة مرات لتمكينه من الإسهام في مواجهة متطلبات التنمية وتمكينه من تعزيز دوره في تقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية في الدول الأعضاء، حيث كان عند التأسيس نحو 2.5 مليار دينار إسلامي ثم أصدر الاجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظي البنك قراره رقم م م / 6 – 427 بتاريخ 4 من جمادى الأول 1427 هـ (31 ماي 2006 م) بزيادة رأس المال المصرح به للبنك ليصبح 30 مليار دينار إسلامي.

جدول رقم (01): تطور هيكل رأسمال البنك الإسلامي للتنمية

	هيكل رأسمال البنك الإسلامي للتنمية (مليار دينار إسلامي)			
	رأس المال المصرح به	رأس المال المصدر	رأس المال المكتتب فيه	رأس المال المدفوع
عند التأسيس	2	0,75	0,75	0,28
سنة 1432 هـ (2011 م)	30	18	17,8	4,4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي**، مرجع سابق، ص 2.

4- مقره، مكاتبه الإقليمية، سنته المالية، تركيبته اللغوية ووحدته الحسابية

يقع المقر الرئيس للبنك في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية، وللبنك أربعة مكاتب إقليمية في الرباط (عاصمة المملكة المغربية) وكوالالمبور (عاصمة ماليزيا) وألماآتي (إحدى مدن كازاخستان) وداكار (عاصمة السنغال)، أما سنة البنك الإسلامي للتنمية المالية هي السنة الهجرية (القمرية)، واللغة العربية هي اللغة الرسمية في البنك الإسلامي للتنمية، أما اللغتان الانجليزية والفرنسية فهما لغتان للعمل فقط، وفيما يخص الوحدة الحسابية للبنك الإسلامي للتنمية فهي الدينار الإسلامي وهو يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي.

5- تطوره إلى مجموعة

تطور البنك الإسلامي للتنمية بمرور الزمن من كيان منفرد إلى مجموعه مكونة من أربع أعضاء هي: البنك الإسلامي للتنمية حامل لواء المجموعة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ولكل كيان اتفاقية تأسيسها الخاصة بها، ويعمل بصفة مستقلة.

شكل رقم (02): الكيانات الأساسية المكونة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

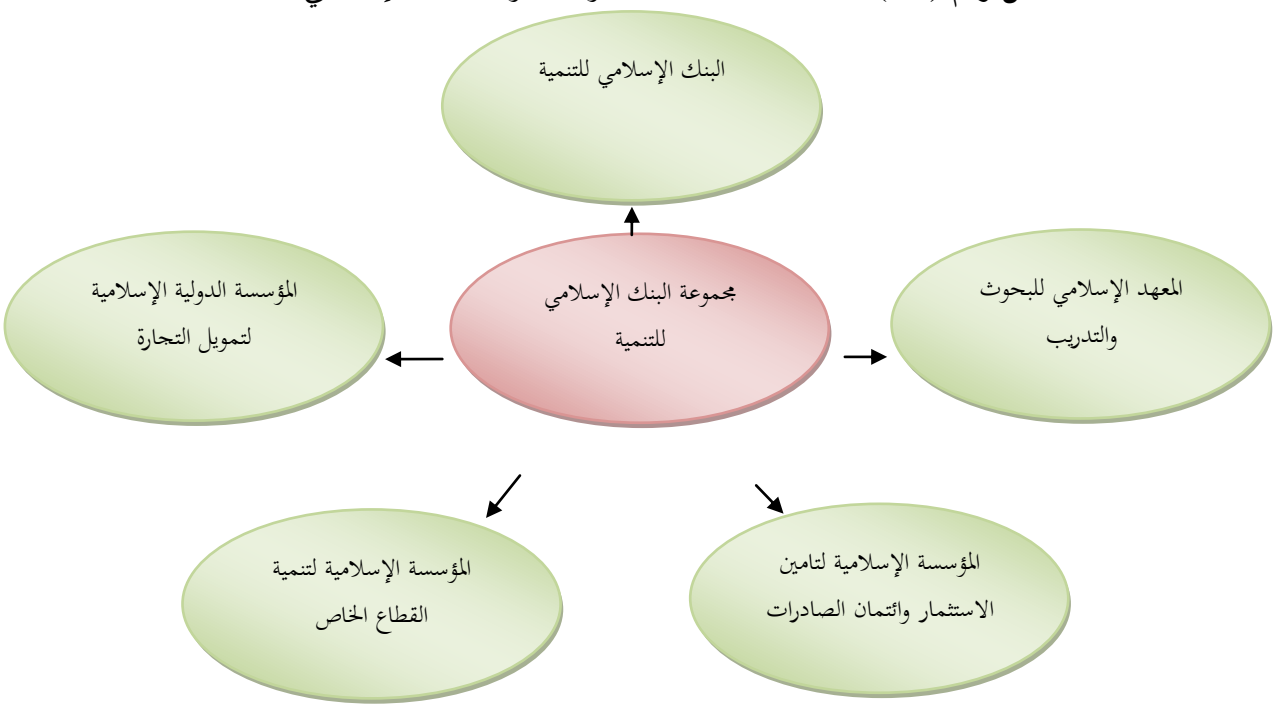

المصدر: من إعداد الباحث.

ثانيا: هيكل إدارة البنك الإسلامي للتنمية

يتمثل هيكل إدارة البنك الإسلامي للتنمية في:

– **رئيس البنك**: هو أعلى سلطة في الجهاز الإداري للبنك ولا يجوز له أثناء رئاسته أن يكون محافظا أو مديرا تنفيذيا وينتخبه مجلس المحافظين لمدة 5 سنوات ويجوز إعادة انتخابه ويشارك في الاجتماعات الخاصة بمجلس المحافظين أو المديرين التنفيذيين دون أن يكون له الحق بالتصويت، لكن يرجح بصوته عند تساوي الأصوات، ورئيس البنك هو رئيس مجلس المديرين التنفيذيين.

– **مجلس المديرين التنفيذيين**: يضم مجلس المديرين التنفيذيين في الوقت الحاضر أربعة عشر عضوا، منهم سبعة أعضاء دائمين يمثلون الدول صاحبة المساهمات الأكبر في رأس المال، حيث تقوم كل واحدة من الدول الأعضاء السبع المالكة لأكبر عدد من الأسهم وهي: السعودية، الكويت، ليبيا، إيران، مصر، تركيا والإمارات بتعيين مدير تنفيذي واحد، ويقوم محافظو الدول الأعضاء الأخرى بانتخاب المديرين التنفيذيين الستة الباقين، ورئيس البنك هو رئيس مجلس المديرين التنفيذيين، ويضطلع مجلس المديرين التنفيذيين بمسؤولية التصريف العام لأعمال البنك بالإضافة إلى المسؤوليات التالية على وجه التخصيص: إعداد أعمال مجلس المحافظين، اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وفقا للتوجيهات العامة لمجلس المحافظين، تقديم الحسابات السنوية للبنك إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها، الموافقة على موازنة البنك.

شكل رقم (03): الدول الأعضاء الأكبر مساهمة في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية

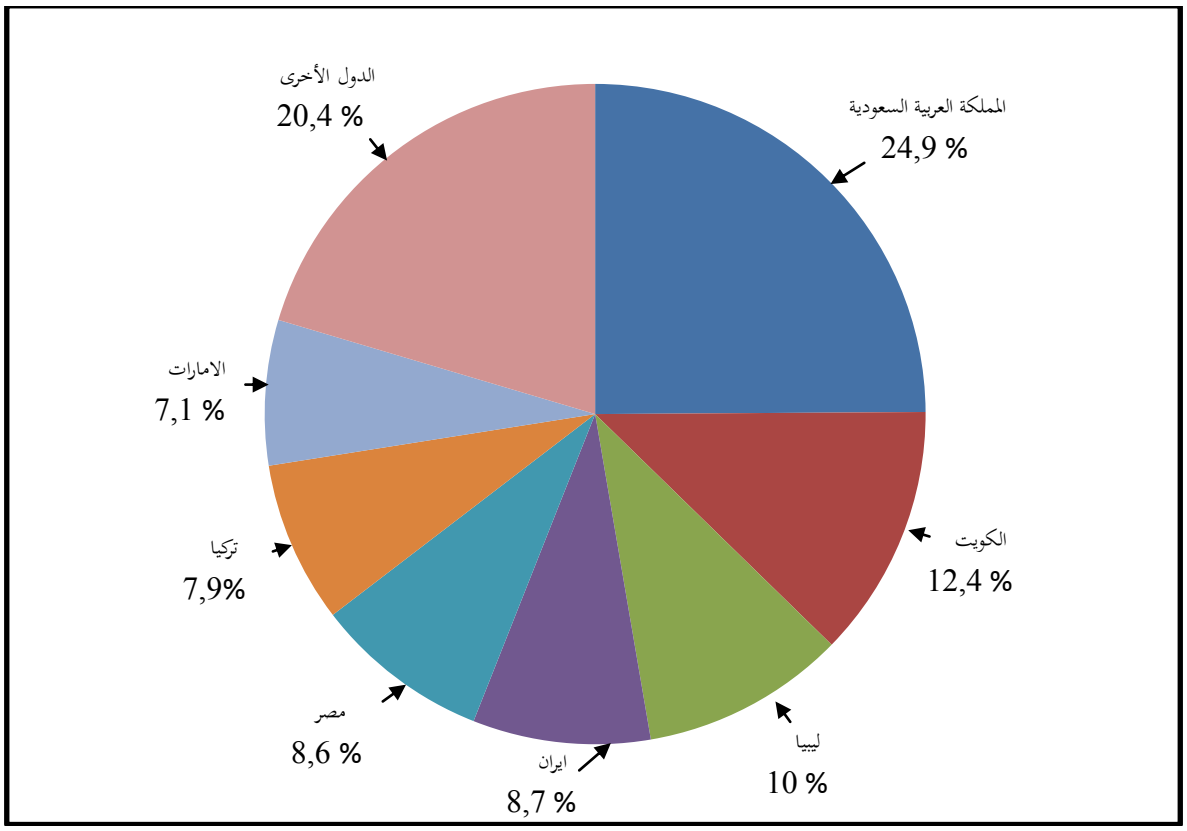

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي**، مرجع سابق، ص 2.

– مجلس المحافظين: يتشكل من الدول الأعضاء حيث تقوم كل دولة بتعيين محافظ واحد ومناوب له، على أن تقوم بإخطار البنك رسميا بهذا التعيين، ويجتمع مجلس المحافظين مرة في السنة لاستعراض أنشطة البنك للسنة المنصرمة واتخاذ القرارات بالنسبة للسياسات المستقبلية، وتكون مدة خدمة المحافظ والمناوب حسب رغبة الدولة التي اختارتهما ومجلس المحافظين هو الهيئة العليا التي تضع السياسات ويفوض مجلس المديرين التنفيذيين سلطة التصريف العام لأعمال البنك، إلا أن مجلس المحافظين هو الجهة الوحيدة التي يمكن أن تعالج القضايا المتصلة بعضوية البنك، وزيادة أو خفض رأس المال المصرح به، والموافقة على اتفاقيات التعاون وانتخاب رئيس البنك والمديرين التنفيذيين، وتحديد المكافآت التي تصرف لهم، أي أن مهمة المجلس هي رسم السياسة العامة للبنك.

ثالثا: مدخل مفاهيمي إلى التنمية المستدامة

رغم أن المفهوم الذي نتدارسه هنا هو مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن مصطلحات كثيرة شكلت وعاء له على امتداد القرنين الماضي والحالي، بدءا بمصطلح التنمية الاقتصادية، الذي ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في وقت شعرت فيه الدول الغربية بضرورة مواجهة مخلفات الحرب على المستوى الاقتصادي، ثم ما لبث الإنسان أن دخل في منظومة التنمية بحيث أصبح هو الموضوع الرئيسي لها، بعد أن تنامى الوعي بمحورية الإنسان فيها، وهنا بدأ تداول مصطلح التنمية الإنسانية حينا والتنمية البشرية حينا آخر، ومع التحولات التي شهدها القرن الماضي وأوائل القرن الحالي على مستوى النمو السكاني من جهة، والتناقص المتتالي في الموارد الاقتصادية، بسبب تقلبات المناخ والحروب وغير ذلك من العوامل الطبيعية والبشرية من جهة أخرى، أصبح من الضروري التفكير في كيفية حفظ مقومات التنمية التي ننشدها لشعوب العالم، بحيث تتحقق التنمية في الحاضر، وتستمر بشكل أو بآخر لأجيال المستقبل، بمعنى أصبح العالم في حاجة لضمان استمرارية الموارد الأساسية للتنمية، لتنتفع بها الأجيال القادمة، دون أن ينقص ذلك من متطلبات أجيال الحاضر، وهنا أطلّ علينا مصطلح التنمية المستدامة.

1– تطور مفهوم التنمية في سياق الفكر الاقتصادي

إن لفظ تنمية هو ترجمة للكلمة الانجليزية (Development)، حيث استعمل في اللغة الانجليزية للدلالة على زيادة الشيء وتوسعه عبر مراحل مختلفة، ثم جرى استعمال هذا المصطلح في مجالات معرفية متعددة ومنها علم الاقتصاد لوصف الحالة الاقتصادية للدولة من حيث الدخل القومي وإنتاج السلع، وقد أثار جدلا كبيرا على المستويين النظري والتطبيقي بعد استخدامه لأول مرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبالضبط سنة 1949 م كبديل لمرادفات التقدم والتصنيع[4].

لقد ظهر إذن مفهوم التنمية الاقتصادية لأول مرة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، في إطار التوجه الدولي الرامي إلى إعادة إعمار الدول الأوروبية التي أنهكتها الحرب، وتمكين المستعمرات التي بدأت تتجه حثيثا نحو نيل الاستقلال من بناء اقتصادياتها التقليدية على أسس جديدة، والتنمية الاقتصادية تتضمن تنمية صناعية، تنمية زراعية، وغيرها من مجالات تنمية الاقتصاد الوطني، ومن ذلك الوقت أصبحت التنمية غاية وطموحا تسعى للوصول إليه جميع المجتمعات بشتى الطرق والوسائل[5].

إن إطلالة على الفكر التنموي وممارساته تكشف أن التنمية كمفهوم ظلت موضوع خلاف كبير، ولم يرس البحث فيها على تعريف جامع، حيث أنها عرفت تغيرا كبيرا عبر الزمن، وأمام تعدد وتنوع آراء العلماء والباحثين فيما يخص مفهوم التنمية، نرى من الضرورة بمكان تسليط الضوء على مجموعة من التعاريف نوردها في سياق مرتب حسب تطورها الزمني، وهي مقسمة في هذا الإطار إلى أربعة مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي

تم التركيز هنا على الجوانب الاقتصادية للتنمية في إطار محاكاة مسيرة النمو الاقتصادي الذي عرفته الدول الغربية وفي هذا الإطار فقد عُرّفت التنمية انطلاقا من معيار الدخل، بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، ولقد شاع هذا التعريف في أوساط البلدان النامية منذ أواخر الأربعينيات حتى منتصف الستينات من القرن العشرين، ويمكن القول أنه في هذه الفترة استطاعت بعض من تلك الدول النامية أن تحقق هدف النمو الاقتصادي الكمي، غير أنها فشلت في توفير الحاجيات الأساسية، وبفعل هذا القصور في المفهوم التنموي ونتائجه السلبية تمت إعادة النظر في مفهوم التنمية خلال عقد السبعينات من نفس القرن[6].

المرحلة الثانية: التنمية وفكرة التوزيع

غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من منتصف الستينات وحتى منتصف السبعينات من القرن الماضي، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المراحل السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد اتسع مفهوم التنمية ليشمل بالإضافة إلى النمو الاقتصادي تغيير هيكل الإنتاج، وتقليل التفاوت في الدخول، وتحقيق العدالة في توزيعها، وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الإنسانية، ويكون ذلك من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها[7].

المرحلة الثالثة: التنمية الشاملة

امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وفي هذا الإطار فإن الاتجاه الجديد في تعريف التنمية أخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد حياة الإنسان والمجتمع، ومن هذا المنظور عُرّفت التنمية على أنها عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا، لتحقيق نمو مستمر في اقتصاد البلد، بما يؤدي إلى تحسين مستوى حياة الإنسان، ورغم شمولية هذا التعريف إلا أن التنمية بقيت مسألة اقتصادية في المقام الأول، وكذلك ظل مفهوم التنمية ضمن النموذج الصناعي الغربي الذي يرسّخ تقسيم العالم إلى متقدم ومتخلف في ظل علاقات التبعية، لذلك دعت الحاجة إلى معالجة هذا القصور وإعطاء تعريف أكثر شمولا لعملية التنمية باعتبارها عملية حضارية[8].

المرحلة الرابعة: التنمية البشرية والتنمية المستدامة

ابتداء من أواخر الثمانينات من القرن الماضي لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) دورا كبيرا في الترويج لمفهوم التنمية البشرية (Human Development)، وأول ظهور لهذا المصطلح كان من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1990 م وفي هذا الإطار يشكل الإنسان جوهر التنمية البشرية، التي يجب أن تستجيب للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية، وتُعرّف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد لتمكينهم من العيش حياة طويلة وصحية، وكذلك الحصول على المعارف بالإضافة إلى الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى

المعيشة المناسب، وفي نفس الفترة تقريبا شهد الفكر التنموي ميلاد مصطلح التنمية المستدامة (Sustainable Development) حيث يشير هذا المصطلح إلى معان كثيرة تختلف عن التنمية الاقتصادية التي أغفلت جوانب كثيرة من العلاقات وتأثيراتها على حياة البشر حاضرا ومستقبلا، وأول ظهور لهذا المصطلح يعود إلى الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة الذي أطلقه سنة 1980 م في الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة، وتم تداوله رسميا ابتداء من سنة 1987 ومن ذلك الوقت كثرت الدراسات والتحاليل حول مفهوم التنمية المستدامة، بغية صياغتها في قالب محكم[9].

2- نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة

تمثل استدامة التنمية بعدا رئيسيا من أبعاد الحوار الدولي الدائر في أروقة الفكر الاقتصادي حول مسارات التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجموعات الدولية المختلفة، خاصة مجموعة الدول النامية، وقد بدأ هذا الحوار منذ ملاحظة تدهور المناخ العالمي وازدياد حدة التغيرات المناخية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم، ثم اشتدت نبرته على خلفية القضية التي أثارت جدلا واسعا، بعد صدور تقرير نادي روما عن حدود النمو في سنة 1972 م والذي نبه إلى التهديدات بنفاد الموارد الطبيعية ونضوب مصادر الطاقة غير المتجددة[10].

وفي نفس السنة انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في استكهولم، التي أكدت على ضرورة الربط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، وطالبت بأن تكون للدول النامية الأولوية في التنمية إذا أُريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها، وبالتالي تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة ونظيرتها النامية[11].

وفي سنة 1980 م تم الاعتراف الدولي بالربط بين البيئة والتنمية عندما نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة وثيقة الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة، حيث تم استخدام مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة[12].

وفي سنة 1982 م وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، من جراء الانبعاثات الغازية التي أطلقتها الأنشطة البشرية طوال عقود عديدة، وفي نفس السنة أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية[13].

وفي سنة 1987 م قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة برئاسة برنتدلاند (Brundtland) رئيسة وزراء النرويج آنذاك تقريرا بعنوان مستقبلنا المشترك، والذي عُرف أيضا بتقرير برنتدلاند، حيث اشتمل هذا التقرير على فصل كامل حول التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، كما أكد ذات التقرير على أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية ما لم يكن نمط تلك التنمية قابلا للاستمرار ومن دون ضرر بيئي[14].

لقد ساهم المجتمع الدولي بعد ذلك في البلورة العلمية لمفهوم التنمية المستدامة، حيث انعقد سنة 1992 م في ريو دي جانيرو بالبرازيل مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، وقد أُطلق عليه مؤتمر قمة الأرض، حيث حدّد المؤتمر مجموعة من الاستراتيجيات والتدابير من شأنها الحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا، وقد أصدر المؤتمر خطة عمل شاملة عُرفت بأجندة القرن الحادي والعشرين، كما أقر المؤتمر صيغة اتفاقية دولية لصون التنوع البيولوجي واتفاقية دولية تتناول قضايا تغير المناخ وإطار عمل لصون الغابات وتم أيضا تشكيل لجنة من ممثلي الحكومات

لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، وتتضمن أجندة القرن الحادي والعشرين أربعين فصلا تؤكد جميعها أن الطريق الوحيدة لتوفير حياة آمنة ومستقبل مزدهر هي التعامل مع قضايا البيئة والتنمية بطريقة متوازنة تعمل على إشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستويات المعيشة للمجتمع وفي نفس الوقت حماية وإدارة أفضل بحكمة وعقلانية للأنظمة البيئية حيث لا تستطيع أي دولة تأمين مستقبلها بمفردها، لكن الجميع في شراكة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة، ومن أهداف أجندة القرن الحادي والعشرين أيضا توفير مساعدات مالية ومستدامة للدول النامية، حيث تحتاج هذه الأخيرة إلى مساعدات إضافية لتغطية تكاليف آثار التعامل مع المشكلات العالمية البيئية، ومن أجل تحقيق أفضل لأهداف التنمية المستدامة[15].

كما أسفر هذا المؤتمر أيضا عن إعلان ريو الخاص بالبيئة والتنمية، الذي تضمن جملة من المبادئ البيئية الإنمائية من خلال 27 مبدأ، يؤكد المبدأ الثالث منه على أن الحق في التنمية يجب الوفاء به بطريقة منصفة بين الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلة، ويقرّر المبدأ الثامن منه أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الناس، ينبغي للدول تقليل وإزالة الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتشجيع السياسات الديموغرافية الملائمة، وتبين المبادئ (9، 11، 12، 13، 18، 19) من الإعلان الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها من طرف دول المجتمع الدولي للحد من التدهور البيئي، في حين يؤكد المبدأ 20 من الإعلان على أن المرأة لها دور حيوي في إدارة البيئة والتنمية، وأن مشاركتها الكاملة أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد تم التأكيد على أهمية تعاون الدول والقطاعات الرئيسية في المجتمع في تطوير والنهوض بالتنمية المستدامة على المستويين الوطني والدولي[16].

وقد كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت عقد قمة دولية كل عشر سنوات لمراجعة التقدم الذي أحرزته الدول في تنفيذ ما جاء في توصيات مؤتمر قمة الأرض، وإذا كان مؤتمر قمة الأرض عام 1992 م قد مثّل بداية طرح مفهوم التنمية المستدامة، فقد أعقبه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا عام 2002 م لتقييم ما تحقق من إنجازات منذ انعقاد قمة الأرض، وحث الدول على تحقيق أهداف وغايات قابلة للقياس الكمي ومرتبطة بجداول زمنية، ولقد تبنى هذا المؤتمر عدة مواضيع أساسية لتحقيق التنمية المستدامة منها: المياه، الطاقة، الصحة، والتنوع البيولوجي، وغيرها وطالب كذلك بتركيز الجهود في هذه المجالات ضمن منهاج دولي متماسك ذو أهداف واسعة ومتطورة لتحقيق التنمية المستدامة، واتخاذ إجراءات عملية ملموسة لحصول التكامل بين أركان التنمية المستدامة المتمثلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، وإيجاد سلوكيات وأنماط في الإنتاج والاستهلاك تقلل من استنزاف الثروات الطبيعية والمساواة في الاستهلاك لتخفيف وطأة الفقر الذي يتطلب تكاتف جهود دول العالم والمجتمع الدولي بأسره وتوحيد وتنسيق كافة السياسات لمواجهة كل التحديات[17].

وانطلاقا مما سبق يعتبر إذن مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا ومبتكرا في الفكر التنموي، إذ أنه للمرة الأولى يتم دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، وعلى الرغم من انتشار هذا المفهوم وتداوله بشكل كبير بين النخب الأكاديمية إلى أنه لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا للتنمية المستدامة.

لقد أُستعمل مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي في تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 م، والتي كانت قد أُنشئت سابقا من قبل هيئة الأمم المتحدة عام 1983 م بهدف تسليط الضوء على التدهور السريع للبيئة والموارد الطبيعية وآثار ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووفقا لهذا التقرير فإن

(**التنمية المستدامة هي التنمية التي تستجيب لاحتياجات الأجيال الراهنة دون أن تعرّض للخطر قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها هي الأخرى**)، وعلى الرغم من كثرة التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة إلا أن هذا التعريف هو الأكثر شيوعا وانتشارا[18].

رابعا: مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في اقتصاديات العالم الإسلامي

لقد كان لمشاريع التنمية المستدامة وخاصة في جانبها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي اهتمام كبير لدى القائمين على إدارة البنك الإسلامي للتنمية فقد حرصوا منذ قيام البنك على الاهتمام بالجوانب التنموية وتطوير الإنسان المسلم وتنمية بيئته المحيطة به ليتمكن من الإسهام في التنمية المستدامة لمجتمعه المحيط به.

1- مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية

يمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي:

- تمويل المشروعات: مول البنك على امتداد العقود الماضية برامج التنمية في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء كما قدم لها مساعدات فنية، ويقدم البنك بحكم مهمته التمويل التنموي عن طريق ثلاثة أنواع رئيسة من العمليات هي: العمليات العادية وتشمل تمويل المشاريع والمساعدات الفنية، وعمليات تمويل التجارة، وصندوق الوقف (عمليات المعونة الخاصة)، وقد ارتفع حجم المساعدة الإنمائية التي يقدمها البنك للدول الأعضاء وللمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء من 0,14 مليار دينار إسلامي عام 1396 هـ (1976 م) إلى 3,5 مليار دينار إسلامي عام 1427 هـ (2007 م)، أما توزيع التمويل الإجمالي للمشاريع والمساعدات الفنية بحسب القطاعات من موارد البنك الرأسمالية العادية خلال الفترة (1996 – 2007 م) فقد أوضح أن قطاع المرافق العامة قد استأثر بنسبة 30 % من جملة ذلك التمويل واستأثر قطاع الخدمات الاجتماعية منه بنسبة 22 % وقطاع النقل والاتصالات بنسبة 21 % والقطاع الزراعي بنسبة 11 % وقطاع الصناعة والتعدين بنسبة 11 % [19].

- تشجيع التجارة: يوجد لدى البنك برامج خاصة صممت خصيصا لتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء هي برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة الذي أنشئ عام 1414 هـ(1994 م) حيث يدعم ما يبذله البنك من جهود لتشجيع التجارة البينية والهدف الرئيسي من البرنامج هو تقوية قدرات الوكالات المسئولة عن تشجيع الصادرات في الدول الأعضاء وفي عام 1425 هـ قام البنك في إطار هذا البرنامج بتنظيم 5 معارض و4 ندوات و3 دورات تدريبية[20].

- تشجيع الاستثمارات البينية: قام البنك بتنظيم عدد من المؤتمرات الخاصة بالاستثمار لخلق الوعي بين المستثمرين المحتملين حول الفرص المتاحة،كذلك نظم البنك اجتماعات لمجموعة من الخبراء لتحديد المعوقات الكبرى التي تحول دون تعزيز التعاون في مجال الاستثمار بين الدول الأعضاء، وإلى جانب ذلك يقدم البنك خطوط تمويل إلى المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي، ويتعاون مع اتحاد هذه المؤسسات في الدول الأعضاء ويتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، بل ومع البنوك الإسلامية الأخرى من أجل تشجيع تدفق الاستثمارات البيئية وقد بذل البنك جهود جهيدة لتسهيل سن إطار عمل قانوني ملائم أملا في تحسين احتمالات جذب الاستثمارات بين الدول الأعضاء[21].

- المساهمة في الأعمال المصرفية الإسلامية: يواصل البنك الاضطلاع بدور رائد ومحفز لتشجيع ودعم البنوك الإسلامية في الدول الأعضاء وغير الأعضاء على السواء ونتيجة لذلك أصبح ينظر اليوم للصناعة المصرفية الإسلامية على

أنها نظام بديل قابل للبقاء قادر على تعبئة المدخرات والاستثمارات في مختلف أنحاء العالم، وقد ساهم البنك الإسلامي للتنمية في تطوير آلية لوضع معايير تنظيمية مقبولة دوليا للصناعة المصرفية الإسلامية كافية بأن تدعم علاقاتها مع البنوك المركزية في الدول الأعضاء، وأن تضفي على البنوك الإسلامية منزلة مشابهة لمنزلة البنوك التقليدية السائدة، ومن أجل مساعدة البنوك الإسلامية على أن تصبح أكثر قدرة تنافسية في البيئة العالمية الجديدة يحرص البنك على إمدادها بالمبادرات الجديدة وتحديد إطار عمل مقنن للصناعة المالية الإسلامية والهدف من هذه المبادرات هو المساهمة في توحيد المعايير للمنتجات المالية الإسلامية وجعل الصناعة الإسلامية تنافسية وشفافة وقابلة للبقاء والاستمرارية، ومن المتوقع أن تسهم هذه الجهود في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المالية الإسلامية وكذلك في تيسير قيام البنوك الإسلامية بوظيفتها جنبا إلى جنب مع المؤسسات المصرفية التقليدية[22].

– تطوير العلوم والتكنولوجيا: يدرك البنك مدى تدني مستوى الإلمام بالعلوم والتكنولوجيا في دوله الأعضاء ولذلك فهو يشجع على استخدامهما من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والبرنامج الذي وضعه البنك للتشجيع على استخدام العلوم والتكنولوجيا يتم من خلال تقديم المساعدة للعلماء والمنح الدراسية لطلبة الدراسات العلياء والبحوث والتعاون مع الدول الأعضاء لتبادل الخبرات والمعرفة وقد قام البنك خلال عام 1425 هـ بتمويل 14 عملية بمبلغ قدره 0,31 مليون دينار إسلامي (0,45 مليون دولار أمريكي)، ويواصل البنك دعمه للمؤسسات في الدول الأعضاء من أجل تحقيق التميز والإبداع لذا قام منذ عام 1423 هـ بتخصيص جائزة باسم البنك في العلوم والتكنولوجيا قيمتها 100 ألف دولار أمريكي تمنح لثلاث مؤسسات كل عام وإلى جانب هذه الجائزة توجد مبادرة أخرى هي برنامج دعم شباب الباحثين استحدثه البنك لتنمية الموارد البشرية في العلوم والتكنولوجيا والغرض منه هو تخفيف الآثار السلبية لظاهرة هجرة العقول التي يتعرض لها شباب العلماء ولتسهيل عودتهم إلى بلادهم للاستفادة من خبراتهم كذلك يقدم البرنامج منح دراسية لعدد مختار من المتقدمين من الدول الأعضاء تتراوح قيمتها ما بين 8000 و15000 دولار أمريكي بمبلغ إجمالي قدره 30 ألف دولار أمريكي ويستفيد حاليا خمسة عشر باحثا من هذا البرنامج[23].

2– مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية

يمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي:

– تخفيف الفقر: ظل تخفيف الفقر موضوعا رئيسيا يرد في كافة مبادرات البنك كالخطة الإستراتيجية للبنك ورؤية البنك حتى عام 1440 هـ وبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي على سبيل المثال، ولهذا السبب يقدم البنك المساعدة للدول الأعضاء وبصفة خاصة للدول الأعضاء الأقل نموا عن طريق تنفيذ البرامج التي تهدف إلى التخفيف من وطأة الفقر، ودفع عجلة النمو الاقتصادي وتقوية القدرات المؤسسية وسوف توجه المساعدة المستقبلية للبنك إلى الدول الأعضاء لتنمية القطاعات الاجتماعية، كما أشارت إلى ذلك الخطة الإستراتيجية وذلك بتمويل مشروعات في قطاعات الصحة والتعليم وإمداد المياه والصرف الصحي والزراعة، كذلك يخطط البنك لزيادة الاستثمار في الموارد البشرية وفي البنية الأساسية وفي خلق فرص عمل وتنمية القطاع الخاص على أساس أنها المجالات الأساسية للتخفيف من وطأة الفقر، وقد حظيت الدول الأعضاء الأقل نموا باهتمام خاص في أنشطة وعمليات البنك حتى أن صافي إجمالي المبالغ التي اعتمدها البنك في الفترة (1396 – 1427 هـ) حوالي 6,8 مليار دينار إسلامي أي حوالي 9,1 مليار دولار أمريكي لصالح

1464 عملية، كذلك أنشأ البنك صناديق وبرامج تهدف جميعها إلى التخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء وبخاصة في الدول الأعضاء الأقل نموا فأنشأ حساب خاص للدول الأعضاء الأقل نموا لتمويل المشروعات من أجل توفير الخدمات الأولية مثل بناء المدارس الأولية والرعاية الصحية وتوفير مياه الشرب الآمنة والكافية والمشروعات المتناهية الصغر في المناطق الريفية وتم اعتماد مبلغ 13,9 مليون دينار إسلامي (19 مليون دولار أمريكي) لثماني عمليات من هذا الحساب خلال عام 1425 هـ وبلغ إجمالي المبالغ المعتمدة في إطار الحساب الخاص للدول الأعضاء الأقل نموا حتى نهاية عام 1425 هـ حوالي 193 مليون دينار إسلامي (263 مليون دولار أمريكي)[24].

– **دعم المجتمع المدني**: يعد إشراك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في عملية التنمية أمرا حيويا لضمان نوعية الخدمات على المستوى الشعبي وتوصيلها إلى مستحقيها، ويرى البنك أن المنظمات غير الحكومية شريك أساسي في عملية التنمية التي تتمثل في تقديم الخدمات للفئات المحرومة من السكان ومساعدة المجتمعات المحلية في الدول الأعضاء، وقد ظل البنك يمول نشاطات المنظمات غير الحكومية، ويعزز قدراتها لتتمكن على نحو أفضل من تلبية احتياجات المجتمعات التي تعمل في إطارها، كما يعكف البنك مع المنظمات غير الحكومية على التصدي لمشكلة العمى في إفريقيا، وذلك بتيسير إجراء جراحات المياه البيضاء، وممول البنك منذ عام 1421 هـ (2000 م) 125 مشروعا تخص منظمات غير حكومية في الدول الأعضاء بلغت قيمتها 4 ملايين دولار أمريكي[25].

– **الارتقاء بالخدمات الصحية**: أقرت رؤية البنك أهمية تحسين الخدمات الصحية والارتقاء بها في الدول الأعضاء، ويدعم البنك جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق أهداف الألفية الجديدة في مجال التنمية المرتبطة بالصحة، وذلك بتقليل نسبة عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وخفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، ومكافحة الأمراض المعروفة بما فيها العمى، والملاريا في الدول الإفريقية الأعضاء الأقل نموا، ويقدم البنك إلى جانب تأسيس البنية الأساسية للمرافق الصحية في الدول الأعضاء التمويل للبرامج الصحية الرئيسية التي تشمل مكافحة الملاريا والعمى لاسيما في الدول الأعضاء الإفريقية، وقد دعم البنك برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأمصال وذلك ضمانا لتوفر هذه الأمصال وتيسير شرائها في كافة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، فمن أصل مبلغ 5,6 مليون دولار أمريكي اعتمد لهذا البرنامج أنفق 2,5 مليون دولار أمريكي على ستة مشاريع وسبع دورات تدريبية وذلك بنهاية عام 1427 هـ (2007 م)، كما يشارك البنك أيضا في المبادرة العالمية لمنظمة الصحة العالمية (رؤية عام 2020 م الحق في البصر) لتقليل معدلات الإصابة بالعمى في الدول النامية ولاسيما في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وقد مول البنك سبعة برامج لمكافحة العمى في خمسة دول أعضاء هي: بوركينافاسو، تشاد، جيبوتي، مالي والنيجر، وأسهم بمبلغ 0,3 مليون دولار أمريكي للبرامج في هذا الإطار، وقد استعاد حتى الآن في إطار هذا البرنامج أكثر من ألفي مريض بصرهم بعد إجراء العمليات الجراحية اللازمة ولتعزيز القدرات المحلية قدم البنك دورات تدريبية لخمسة وثلاثين تقنيا يعملون في مجال العلاج الطبي وثمانية أخصائيي عيون[26].

– **تمكين المرأة**: يعد إشراك المرأة في عمليات التنمية في أي بلد عنصرا حيويا لتخفيف الفقر، فقد ظل البنك ولا يزال منذ عام 1419 هـ (1998 م) يدعم المبادرات الهادفة إلى وضع المرأة في مقدمة عملية التنمية، وذلك من خلال دعمه وتمويله للمشاريع ذات الصلة بالمرأة، أما فيما يتعلق بتعزيز قدرات المرأة فقد شرع البنك في تنظيم برامج تدريبية في هذا

الصدد بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، كما أنشأ البنك الفريق الاستشاري النسوي للمساعدة في استحداث برامج مناسبة تتوافق والقيم الإسلامية وتساعد على إدراج قضايا المرأة في عملياته ومشاريعه، وقد نظم البنك ثلاثة اجتماعات للفريق النسوي المذكور خلصت إلى استحداث برنامج لتمكين المرأة وتشجيعها على المشاركة في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واستنادا إلى توصيات الفريق المذكور، بدأ البنك في وضع إطار استراتيجي حيث منح الألوية للقطاعات ذات التأثير المباشر والفاعل على المرأة، ويعتزم البنك أيضا تنظيم المنتدى السنوي لصاحبات الأعمال ليتيح فرصا أكثر لصاحبات الأعمال المسلمات، ولتشجيع المرأة على المشاركة في الإسهام في مجتمعها أنشأ البنك جائزة سنوية تعرف باسم (جائزة مساهمة المرأة في التنمية) وتمنح لأكثر النساء إنجازا في مجال التنمية، وكذلك لأفضل المجموعات النسائية أو المنظمات النسوية في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في غير الدول الأعضاء التي تحقق انجازات ومساهمات ملحوظة، والهدف من الجائزة الاعتراف بمنجزات المرأة البارزة ومكافأتها وتشجيعها على المساهمة في عمليات التنمية، بحيث تكون تلك المنجزات قادرة على تحسين الأوضاع البشرية والاجتماعية للمرأة[27].

– **تطوير التعليم**: لقد عمد البنك الإسلامي للتنمية إلى تطوير برامجه وتنوعها في مجال تنمية التعليم وتطوير الخدمات الاجتماعية لتتناسب والواقع في الدول الأعضاء وكذلك الجماعات الإسلامية خارجها فكانت هناك العديد من المشاريع والبرامج التي تناسب وواقع هذه المجتمعات، ولقد عمد البنك إلى دعم جهود الدول الأعضاء لتطوير الموارد البشرية وذلك بتمويل برامج التدريب والتعليم وتهدف عمليات البنك إلى خفض معدل الأمية وزيادة فرص حصول أبنائهم وبناتهم على التعليم الابتدائي ليترتب على ذلك تحقيق نوع من النمو الاقتصادي والاجتماعي للقضاء على الجهل والبطالة، وقد تنوعت صور دعم البنك لمشاريع التنمية والخدمات الاجتماعية من أجل تحقيق هذه الرؤية التنموية، فقد اعتمد البنك منذ عام 1980 م وحتى سنة 2010 م حوالي 250 مشروعا ومنحة ومساعدة فنية بمبلغ 1,19 مليار دولار أمريكي لدعم مختلف مشروعات التعليم، وساهمت معونات البنك في التعليم بإنشاء 4600 مدرسة ابتدائية، و600 مدرسة ثانوية، و205 مركز تدريب مهني، و60 جامعة وكلية وغيرها من المرافق التعليمية الأخرى، ويستهدف البنك بدعمه لقطاع التعليم أنواع التعليم كافة، بما فيها التدريب المهني، وقد زاد البنك من اعتماداته ومشاريعه في هذا القطاع المهم إذ نجدها زادت زيادة كبيرة بدءا من سنة 1420هـ، وقد اعتمد البنك في غالبية المشروعات الممولة في نطاق التعليم للجميع (الابتدائي والثانوي والمهني ومحو الأمية)، كما أفاد من مساهمات البنك في قطاع التعليم ثلاثة ملايين طالب وطالبة كما يقدر أن نحو ثمانية آلاف طالب وطالبة من جميع أنحاء العالم استفادوا من منح الدراسات العليا، واستفاد أكثر من ثمانية عشرة ألف متدرب ومتدربة من المنح وبرامج التدريب، كما كلفت عمليات التدريب المهني مبلغ 32 مليون دولار أمريكي واستهدفت هذه العمليات 12 دولة من الدول الأعضاء (نصفها من الدول الأقل نموا)، اشتملت على بناء مدارس أولية في بنجلاديش، جيبوتي واليمن، ومراكز للتدريب المهني في كل من العراق وسيراليون، وتوسيع مدارس المرحلة الثالثة والنهوض بها في تشاد، إندونيسيا وماليزيا، كذلك يقدم البنك توكيلا قدره 43 مليون دولار أمريكي لتحديث جامعة العلوم بماليزيا، وقد ركزت جهود البنك في تنمية التعليم على الدول الأعضاء ذوات الدخل المنخفض، وذلك بتقديم القروض لدعم مشاريع التعليم وبدرجة كبيرة الوسائل الملموسة والمحددة (بناء وتجهيزات) وبدرجة أقل على الأشياء التي تساعد على تحسين المهارات الأساسية، كما جرى تمويل عدد قليل من برامج تعليم القراءة والكتابة وتعليم الكبار،

وتهدف سياسة البنك إلى تمويل مشروعات تعليمية استجابة لحاجات يتم الحكم عليها بناء على معايير معينة، كما يشمل دعم البنك للتعليم التنمية المؤسسية وبناء القدرات البشرية والمساعدة الفنية، ونشر اللغة العربية، عن طريق دعم التعليم مزدوج اللغة[28].

3- مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق الاستدامة البيئية للتنمية

يمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي:

- إدارة النفايات الصلبة: اعتمد البنك 18,5 مليون دينار إسلامي (28,4 مليون دولار أمريكي) لمشروع تطوير إدارة النفايات الصلبة الحضرية في السنغال ويرمي هذا المشروع إلى دعم ما تبذله الحكومة من جهود في سبيل إنشاء نظام فعال ومستدام لإدارة النفايات الصلبة الحضرية، وذلك ببناء 3 مكبات ومحطات نقل للنفايات الصلبة الحضرية، و90 مركزا مراقبا لجمع النفايات وسيسد هذا المشروع عند اكتماله الحاجة إلى التخلص من النفايات في الحواضر المستهدفة (داكار، كاولاك، تيفاوان وتوبة) التي تقع في المنطقتين الغربية والوسطى من السنغال وتضم أزيد من 4,5 مليون نسمة ويتوقع أن يؤثر تأثيرا شديدا على البيئة[29].

- تعزيز أمن الطاقة: يواصل البنك العمل بمقتضى رؤية عام 1440 هـ على زيادة فرص الحصول على طاقة فعالة وغير مكلفة، كما أن إدراك تأثير الطاقة في البيئة استرعى الانتباه إلى ضرورة استغلال موارد الطاقة المتجددة المحلية، وتعزيز المبادرات الرامية إلى تعزيز فعالية الطاقة[30].

- تطوير الموارد المائية متعددة الأغراض وتطوير الري: الماء عنصر ضروري لحياة الإنسان ومعاشه وأمنه الغذائي، ولذلك ظل أولوية من الأولويات، وفي إطار اتفاقية التمويل المشترك اعتمد البنك 96,6 مليون دينار إسلامي (150 مليون دولار أمريكي) من أصل تكلفة تقديرية إجمالية قدرها 1,5 مليار دولار أمريكي لإنشاء سد الرميلة بالسودان، ويتوقع أن يكون له تأثير كبير على المجالات المتمثلة في إدارة المياه والطاقة[31].

خاتمة:

يمثل البنك الإسلامي للتنمية تجربة رائدة للعمل الإسلامي المشترك ليكون نموذجا للتعاون الدولي بين الدول النامية والتكافل والتعامل الصادق والمثمر لشعوب الدول الأعضاء من أجل مواجهة تحديات التنمية المستدامة ودعم تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والعمل معها من أجل مستقبل أفضل لأجيالها المقبلة، ولأجل تحقيق ذلك فإن البنك يحرص باستمرار على تطوير سياساته وأجهزته لكي تتواءم مع المتغيرات المختلفة ليحافظ على فاعليته وليرفع من كفاءة العمل فيه وصولا إلى الأهداف والمهام النبيلة الموكولة إليه.

ولقد تمكن البنك الإسلامي للتنمية وبكفاءة كبيرة أن يوظف أمواله التوظيف الأمثل والمناسب بما يخدم مصالح الأمة الإسلامية، فبعد أن كان البنك في بداية نشاطه يعاني من مشكل فائض السيولة وتوظيف هذا الفائض في البنوك الغربية استطاع أن يوجد القنوات الملائمة لاستغلال هذه الأموال خاصة في التجارة الخارجية وبسبب التوسع في عمليات التمويل متوسط وطويل الأجل لم تعد موارد البنك تكفي للتمويل قصير الأجل مما أدى إلى فصل عمليات تمويل الواردات تدريجيا عن الأرصدة السائلة للبنك باعتبارها المصدر الوحيد وإيجاد وسائل أخرى لتمويل هذا البرنامج ثم استحدث برامج

مستقلة التمويل كتمويل التجارة، أي أن هناك توازنا في استخدام الأموال حسب الأجل بجميع أنواعه، كما أن هناك أيضا تنوعا في توزيع التمويل حسب القطاعات مع إعطاء الأولوية لمشروعات البنية الأساسية باعتبار أن مهمة البنك تنموية بالدرجة الأولى.

وعليه يمكن القول أن البنك الإسلامي للتنمية قد نجح إلى حد كبير في تحقيق الهدف من تأسيسه، وأدى دوره بفعالية واقتدار في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول الأعضاء، ولولا هذا الدور ما كان من الممكن للعديد من المشروعات الناجحة أن تقام ومعدلات النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية من الدول الأعضاء أن تتحقق حيث ساهم بشكل كبير في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية في الدول النامية من خلال توفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية اللازمة لإنتاج السلع والخدمات، فضلا عن مشروعات البنية الأساسية اللازمة لتسهيل عمل تلك المشروعات التنموية، كما أن قيام البنك الإسلامي للتنمية بتوفير التمويل الخارجي والاستثمارات الرأسمالية اللازمة للدول الإسلامية، وبصفة خاصة الدول النامية منها التي لا تتوفر لها هذه الاستثمارات لتمويل وتحقيق خططها التنموية، إنما يجسد التعاون والتكافل الإسلامي بشكل عملي يحقق الخير لهذه الدول.

لكن ورغم ذلك يبقى دور البنك الإسلامي للتنمية محدودا وذلك لضحالة ومحدودية كفاءة الأنظمة القائمة في الدول الأعضاء في البنك خاصة، وهو ما يستوجب على هذه الدول اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز اقتصادياتها، ومع ذلك يبقى هناك أمل في مزيد من التعاون بين الدول الإسلامية ومزيد من الجهود من جانب باقي مكونات الإطار المؤسسي للعمل الإسلامي المشترك حتى تنهض الدول الإسلامية وتحتل مكانتها اللائقة بين دول العالم.

الهوامش:

[1]. علي أبو العينين، **التربية الإسلامية وتنمية المجتمع الإسلامي**، الطبعة الأولى، مكتبة إبراهيم حلبي، المدينة النبوية، السعودية، 1986، ص 12.

[2]. البنك الإسلامي للتنمية، **لمحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**، جدة، السعودية، 2005، ص 6.

[3]. البنك الإسلامي للتنمية، **اتفاقية التأسيس**، دار الأصفهاني، جدة، السعودية، 1973، ص 6.

[4]. مفيدة خالد الزقوزي، **التنمية: مراجعة للمفهوم والأبعاد ومنهجية القياس**، مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، الجامعة المغاربية، ليبيا، 2009، ص 92.

[5]. الغوث ولد الطالب جدو، **التنمية المعتمدة على الذات: من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الثاني والخمسون، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، 2010، ص 9.

[6]. إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص 13.

[7]. بثينة المحتسب ورائدة أبوعيد، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العربي حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2008، ص 3.

[8]. صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 91.

[9]. نفس المرجع السابق، ص 92.

[10]. محمد عبد الشفيع عيسى، **السياق الدولي لإشكالية الاستدامة والشروط الأساسية للتنمية المستدامة**، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص 3.

[11]. Aurélien BOUTAUD, **Le développement durable : penser le changement ou changer le pansement ?**, Thèse de doctorat, Faculté de science et génie de l'environnement, Université Jean Monnet, France, 2004, p 50 .

[12]. بدرية عبد الله العوضي، **المرأة العربية في التنمية البيئية المستدامة**، الملتقى العربي حول دور المرأة العربية في التنمية المستدامة ومؤسسات المجتمع المدني، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قطر، 2008، ص 2.

[13]. عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص 37.

[14]. Alain JOUNOT, **100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, édition AFNOR, France, 2004, p 3.

[15]. نادية حمدي صالح، **الإدارة البيئية المبادئ والممارسات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003، ص ص: 25- 27.

[16]. بدرية عبد الله العوضي، **المرأة العربية في التنمية البيئية المستدامة**، مرجع سابق، **ص** 4.

[17]. غادة علي موسى، **مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة**، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية: التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 7.

[18]. Rosa ANTHONY et Karen DELCHET, **Guide pratique du développement durable**, Edition AFNOR, France, 2005, p 9.

[19]. البنك الإسلامي للتنمية، **33 عاما في خدمة التنمية**، جدة، السعودية، 2007، ص 29.

[20]. البنك الإسلامي للتنمية، **31 عاما في خدمة التنمية**، جدة، السعودية، 2005، ص 30.

[21]. نفس المرجع السابق، ص 31.

[22]. البنك الإسلامي للتنمية، **33 عاما في خدمة التنمية، مرجع سابق، ص** 29.

[23]. نفس المرجع السابق، ص 45.

[24]. نفس المرجع السابق، ص 21.

[25]. نفس المرجع السابق، ص 24.

[26]. نفس المرجع السابق، ص 27.

[27]. نفس المرجع السابق، ص 26.

[28]. عبد الله بن حلفان بن عبد الله العايش، **بنك التنمية الإسلامي ودوره في التنمية التعليمية**، مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية في الوطن العربي (إدارة التعاون العربي العربي)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس، أفريل 2010، ص ص: 14 – 17.

[29]. البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1432 هـ (2011 م)**، جدة، السعودية، 2011، ص 68.

[30]. نفس المرجع السابق، ص 63.

[31]. نفس المرجع السابق، ص 49.

قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

1- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.

2- البنك الإسلامي للتنمية، **لمحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**، جدة، السعودية، 2005.

3- البنك الإسلامي للتنمية، **اتفاقية التأسيس**، دار الأصفهاني، جدة، السعودية، 1973.

4- البنك الإسلامي للتنمية، **33 عاما في خدمة التنمية**، جدة، السعودية، 2007.

5- البنك الإسلامي للتنمية، **31 عاما في خدمة التنمية**، جدة، السعودية، 2005.

6- البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1432 هـ (2011 م)**، جدة، السعودية، 2011.

7- الغوث ولد الطالب جدو، **التنمية المعتمدة على الذات: من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الثاني والخمسون، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، 2010.

8- بثينة المحتسب ورائدة أبوعيد، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العربي حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2008.

9- بدرية عبد الله العوضي، **المرأة العربية في التنمية البيئية المستدامة**، الملتقى العربي حول دور المرأة العربية في التنمية المستدامة ومؤسسات المجتمع المدني، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قطر، 2008.

10- محمد عبد الشفيع عيسى، **السياق الدولي لإشكالية الاستدامة والشروط الأساسية للتنمية المستدامة**، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008.

11- مفيدة خالد الزقوزي، **التنمية: مراجعة للمفهوم والأبعاد ومنهجية القياس**، مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، الجامعة المغاربية، ليبيا، 2009.

12- نادية حمدي صالح، **الإدارة البيئية المبادئ والممارسات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003.

13- صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

14- عبد الله بن حلفان بن عبد الله العايش، **بنك التنمية الإسلامي ودوره في التنمية التعليمية**، مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية في الوطن العربي (إدارة التعاون العربي العربي)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس، أفريل 2010.

15- علي أبو العينين، **التربية الإسلامية وتنمية المجتمع الإسلامي**، الطبعة الأولى، مكتبة إبراهيم حلبي، المدينة النبوية، السعودية، 1986.

16- عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008.

17- غادة علي موسى، **مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة**، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية: التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.

ب- المراجع باللغات الأجنبية

1- Alain JOUNOT, **100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, édition AFNOR, France, 2004.

2- Aurélien BOUTAUD, **Le développement durable : penser le changement ou changer le pansement ?**, Thèse de doctorat, Faculté de science et génie de l'environnement, Université Jean Monnet, France, 2004.

3- Rosa ANTHONY et Karen DELCHET, **Guide pratique du développement durable**, Edition AFNOR, France, 2005.